السويط: رئيس الوزراء سيدفع ثمن تفريطه بحقوق الأمة

قال النائب ثامر السويط: «أستغرب من رئيس الوزراء إصراره على الاستمرار في ظل رفض 38 نائبا منحه الثقة سابقاً، ورفض 32 نائباً تمكينه من القسم فذلك هو السقوط الشعبي واستمراره يعد قمة الاستهتار بإرادة الشعب.. سيدفع ثمن تفريطه بحقوق الأمة فإرادة الشعب تعلو ولا يُعلى عليها..»

التنصل الحكومي من الالتزام الدستوري والنهب المنظم للأموال العامة

استجواب ثلاثي من محورين لرئيس الوزراء

رياض عواد

قدم النواب الدكتور حسن جوهر ومهلهل المضف ومهند الساير استجواباً جديداً لرئيس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد يتألف من محورين:

1– التنصل الحكومي من الالتزام الدستوري بنص المادة 98 بتقديم برنامج عمل الحكومة فور تشكيلها.

2– النهب المنظم للأموال العامة والعبث بثروات الشعب الكويتي.

وقالوا في استجوابهم واستناداً لنص أحكام المادة (100) من الدستور والمادة (133) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، نتقدم بتوجيه الاستجواب التالي إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح، برجاء اتخاذ الإجراءات اللازمة لإبلاغ ذوي الشأن وفقاً لأحكام المادة (135) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

لما كان مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة ومن يرسم السياسة العامة للحكومة ويتابع تنفيذها ويشرف على سير العمل في الإدارات الحكومية وفقاً للمادة (123) من الدستور، ولما كان رئيس مجلس الوزراء يتولى رئاسة جلسات مجلس الوزراء والإشراف على تنسيق الأعمال بين الوزارات المختلفة، كما نصت عليه المادة (127) من الدستور، فأننا نتوجه بهذا الاستجواب إلى سمو رئيس مجلس الوزراء بصفته، والمكون من محورين.

المحور الأول:

التنصل الحكومي من الالتزام الدستوري بنص المادة (98) بتقديم برنامج عملها فور تشكيلها:

نصت المادة (98) من الدستور على أن «تتقدم كل وزارة فور تشكيلها ببرنامجها إلى مجلس الأمة، وللمجلس أن يبدي ما يراه من ملاحظات بصدد هذا البرنامج»، كما ورد في المذكرة التفسيرية «أوجبت هذه المادة على كل وزارة جديدة أن تتقدم فور تشكيلها ببرنامجها إلى مجلس الأمة»، مما لا شك فيه أن امتناع الحكومة عن تقديم برنامج عملها يمثل انتهاكاً صارخاً للدستور وتنصل من الإلزام الدستوري الوارد في المذكرة التفسيرية بلفظ «أوجبت» وذلك للتدليل على الوجوب، ولما كان لفظ «فور» الوارد في النص الدستوري للمادة (98) دلاله واضحة لا تقبل التأويل على الاستعجال دون مماطلة ولا تأخير أو إهمال.

ولما كان برنامج العمل هو مرئيات وأهداف وخطوات وإجراءات يحدد آلية العمل الحكومة مما يمثل الأساس والأصل في وضع التصور الوزاري واختيار الوزراء القادرين على تنفيذ ما جاء في البرنامج.

الواضح في المسلك الذي تبناه سمو رئيس مجلس الوزراء في حكومته الماضي استمر فيه في حكومته الحالية وهو عدم قدرته على الالتزام بالحدود الدستورية المنظمة لعمل السلطة التنفيذية والسياسات العامة الواجب رسمها والتي على أساسها يتبين توجهات الدولة وكذلك تتضح المسؤوليات المسندة لكل وزارة وفقاً لمقتضيات العمل بالمواد (123)، (127) من الدستور، في حين تم إصدار قرارات بإعادة هيكلة تبعية الهيئات والمؤسسات والجهات الحكومية للوزراء فما هو المرجعية في آلية توزيعها لطالما هناك ضبابية في السياسات العامة للدولة وعدم وجود برنامج حكومي على ضوءه تم اصدار تلك القرارات.

ولما صدر الأمر الأميري بإعادة تكليف سمو الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح – رئيساً للوزراء – بتاريخ 24 يناير 2021، فيما تم صدور المرسوم الأميري رقم18 / 2021 بتاريخ 2 مارس 2021 بالتشكيل الوزاري الحالي، وأقسم أمام سمو الأمير لمباشرة أعماله في السلطة التنفيذية وبعد مرور أكثر من شهر لا تزال الحكومة تعمل بتخبط دون وجود برنامج واضح وخطط صحيحة للإصلاح الاقتصادي والسياسي (التشريعي) والإسكاني وخطط واضحة للتعامل مع الأزمة الصحية والوضع الوبائي وكذلك خطة للنظام التعليمي في ظل الجائحة العالمية.

ويكمن السبب الرئيسي لكثير من الأزمات السياسية والتجاذب والاحتقانين السلطتين التشريعية والتنفيذية لغياب الرؤية والخطط الإستراتيجية لرسم السياسات العامة للدولة بالتعاون المشترك بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، تُبنى تلك السياسات على تدعيم العلاقة بين السلطتين وتحقق التطلعات والرغبات المشتركة في الإصلاح وتحقيق المصلحة العامة وتقوم على أساس واقعي وعلى إثرها تُترجم تطبيقاتها العملية في برنامج عمل حكومي واضح المعالم، محدد الاختصاص، ومعرفة كل سلطة مسؤولياتها وهو الأمر الذي يعزز العمل بصحيح المادة (50) من الدستور.

وعلى ضوء ما تقدم، يترتب حتماً تحمل سمو رئيس مجلس الوزراء تبعية المسؤوليات الناتجة عن كل ذلك التقصير وعدم الالتزام بأحكام الدستور، وهو الذي يمثل أيضاً تهديداً وضبابية لمستقبل الدولة واستقرارها وضمانات الأجيال القادمة.

المحور الثاني:

النهب المنظم للأموال العامة والعبث بثروات الشعب الكويتي

شهدت الكويت سلسلة من أخطر وأكبر الفضائح المالية الناجمة عن الاستيلاء على الأموال العامة في أهم مؤسسات الدولة المالية والسيادية، والتي اتهم فيها كبار المسؤولين والقياديين المؤتمنين على إدارتها وحماية أموالها، وعلى الرغم من تعدد الجهات الرقابية في البلاد، والتغطية الإعلامية الواسعة لتفاصيل تلك الجرائم البشعة وردود الفعل الشعبية الغاضبة عليها، وأصدائها السلبية في المجتمع الدولي وعلى مستوى المرجعيات العالمية في مجال الشفافية ومدركات الفساد والتنافسية الدولية، وتراجع الترتيب العالمي لمركز الكويت بين نظيراتها من الأمم، واحتمالات تأثير كل ذلك على التصنيف المالي لدولة الكويت، فقد تفاقمت الجرائم المتعلقة بالأموال العامة بلا رادع حقيقي ودون أن يلقى العديد من المتهمين فيها الجزاء العادل والمستحق.

ولما كانت الدولة تعاني بالتزامن مع توالي مثل هذه السرقات الكبرى بحق الأموال العامة من أزمة مالية وعجز مستمر في الموازنة العامة، وصلت إلى حد نضوب الاحتياطي العام للدولة والبدء في السحب من احتياطي الأجيال القادمة دون وجود أية رؤى أو جهود حقيقية في معالجات جادة لمواجهة هذا التحدي الذي من شأنه أن يهدد البناء المالي والمنظومة الاقتصادية للدولة، وذلك على حساب الأغلبية العظمى من الشعب الكويتي، وهو شريك أصيل في ثروات بلاده، الذي يعاني التبعات الوخيمة لهذه الجرائم المنظمة من النهب المستمر للأموال العامة، ومن صور ذلك الحجم المهول للقروض الاستهلاكية التي أثقلت كاهل مئات الآلاف من العوائل الكريمة، وتردي الخدمات العامة وعلى رأسها الصحة والتعليم، وعدم توافر مقاعد التعليم الجامعي لأبنائنا من خريجي الثانوية العامة، وطوابير انتظار الرعاية السكنية للأسر الناشئة، وغياب فرص العمل والضمان الوظيفي للشباب، في ظل تفشي الفساد الإداري وفشل مشاريع التنمية، مما بات يشكل قلقاً شديداً لمستقبل هذا الوطن الذي كان يمثل أيقونة الريادة والتقدم في المنطقة.

وعلى ضوء تراجع مؤشرات مدركات الفساد وتردي مكانة دولة الكويت بين نظيراتها من دول العالم على مستوياتها المختلفة في معايير التنمية وتذيل ترتيبها بين دول مجلس التعاون خلال السنوات العشرة الماضية، إضافة إلى ضعف تقديرات التنافسية العالمية في الريادة الاقتصادية من جهة، والإعلان عن فشل خطط التنم ية الوطنية رسمياً، وتراجع الاحتياط العام للدولة إلى حد العدم، والعجز المتواصل في الميزانية السنوية، الأمر الذي أدى إلى اقتراح الحكومة لما يسمى بالوثيقة الاقتصادية المتضمنة بنوداً رئيسية حول رفع الدعم عن الخدمات الأساسية للمواطن وفرض الرسوم والضرائب العامة من جهة أخرى.

وبناءً على استمرار الدولة في الاعتماد شبه الكامل على مصدر وحيد للدخل يتمثل في النفط الخام الذي يواجه انخفاضاً حاداً في الأسعار، ومزيد من التحديات المستقبلية بسبب تنامي تكنولوجيا مصادر الطاقة المتجددة، بما ينذر بمشكلات جسيمة في السنوات القادمة ذات دلالات خطيرة على إدارة مرافق الدولة وتوفير الموارد اللازمة للمشاريع التنموية في ظل اتساع شريحة الشباب المستمرة لعقود من الزمن، وفق ما هو موثق في تقارير الجهات الرقابية داخل الكويت وخارجها من المرجعيات الدولية المعتبرة، ومنها على سبيل المثال ديوان المحاسبة وهيئة مكافحة الفساد «نزاهة» ومنظمة الشفافية الدولية.

مكافحة الفساد

وعلى الرغم من الدعوة الصريحة والمباشرة لسمو رئيس مجلس الوزراء في مختلف المناسبات إلى تفعيل الجانب الرقابي وتشجيع المواطنين للإبلاغ عن قضايا الفساد عبر صوره المتنوعة إلى الجهات المختصة، وعلى رأسها الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»، وعلى الرغم من الاستجابة لمثل هذه الدعوة من قبل العديد من السيدات والسادة الكرام وقيامهم بممارسة مسؤولياتهم الوطنية ومبادرتهم بالإبلاغ عن وقائع وجرائم تتعلق بالمساس بالأموال العامة أو التجاوزات الإدارية في بعض الوزارات والهيئات الحكومية، إلا أن البعض منهم قد تمت إحالتهم إلى جهات الاختصاص القانونية أو الملاحقة الإدارية في مراكز عملهم، مما ترتب عليه أضرار مباشرة عكسية بحقهم، الأمر الذي لا يتناسب مع جدية الدعوة الصادرة من رئيس السلطة التنفيذية بالإضافة إلى عرقلة أو ترهيب العامة من أبناء الشعب عن القيام بهذا الواجب الوطني.

ولما كان الحفاظ على المال العام وحمايته ومطاردة المتطاولين عليه بالإجراءات السلمية والحازمة وتتبع تنقل حركة الأموال المنهوبة بكل الوسائل القانونية والسياسية من أهم وأخطر واجبات الحكومة التي تنحصر المسؤولية الأكبر فيها على عائق رئيس مجلس الوزراء، ويعرضه التقاعس أو عدم بذل الجهد المطلوب في حماية ثروات الدولة وحقوق الشعب أمام الله والتاريخ

حسن جوهر

مهلهل المضف

مهند الساير

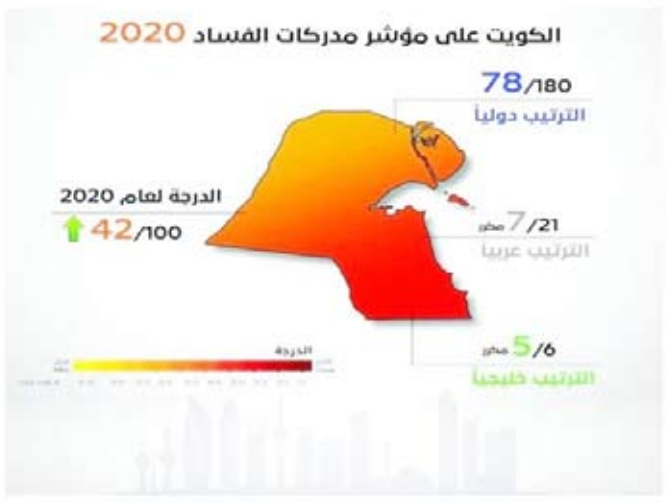

المصدر: جريدة الراي بتاريخ 25 يناير 2021

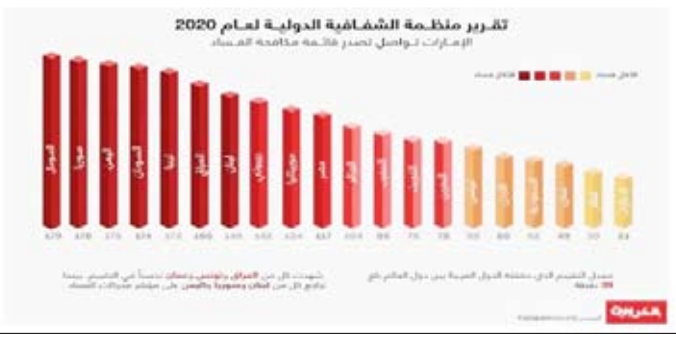

مؤشر الكويت في مكافحة الفساد

للمساءلة البرلمانية، باعتبار ذلك استحق اقاًدستورياً له في تحمل مسؤولية رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذ إدارتها باقتدار.

ومما يدل بشكل واضح وصريح على تهاون سمو رئيس مجلس الوزراء في تحمل هذه المسؤولية الجسيمة، انطلاقاً من كونه يتولى رئاسة جلسات مجلس الوزراء والإشراف على تنسيق الأعمال بين الوزارات المختلفة، كما نصت عليه المادة (127) من الدستور، حيث جاء في البيان الأسبوعي لمجلس الوزراء المنعقد برئاسة الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح بتاريخ 20 مايو 2020 ما نصه:

((في إطار الاهتمام الكبير الذي يوليه سمو رئيس مجلس الوزراء لملف مكافحة الفساد واستكمالاً للإجراءات التي باشرتها الحكومة لتنفيذ توجيهات حضرة صاحب السمو الأمير – حفظه الله ورعاه – بمحاربة آفة الفساد بكافة أنواعه وأشكاله والقضاء على أسبابه وأدواته.

فقد أستعرض مجلس الوزراء ما أثير في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي حول «معاملات لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بشركات مقرها دولة الكويت أو جهات أو مسؤولين حكوميين مع إحدى الشركات الصينية والحكومة الماليزية السابقة في مشروع يقام خارج دولة الكويت تشوبها شبهات فساد».

كما تدارس المجلس توصية اللجنة الوزارية للشؤون القانونية حول هذا الموضوع بعد دراسة كافة جوانبه وأبعاده، ولا سيما في نطاق أحكام القانون رقم (106) لسنة 2013 في شأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والقانون رقم (30) لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة والقانون رقم (2) لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، والقوانين الأخرى.

فقد قرر المجلس:

أولاً: تكليف ديوان المحاسبة بفحص ومراجعة المعاملات المشار إليها أعلاه وبيان ما إذا كان ثمة مساس بالمال العام أو مساس بمصالح أي جهة حكومية كويتية في هذه المعاملات وذلك ليتسنى إحالة أي شبهات قد تثبت حول المساس بالمال العام إلى جهات التحقيق المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

ثانياً: تكليف الهيئة العامة لمكافحة الفساد بإعمال اختصاصها المنوط بها بفحص المعاملات المشار إليها أعلاه وتحديد ما إذا كان ثمة شبهات جريمة فساد واتخاذ الإجراءات القانونية المنوطة بالهيئة في هذه الحالة.

ثالثاً: تكليف وحدة التحريات المالية القيام بفحص المعاملات المشار إليها واتخاذ ما تراه لازماً للحصول على المعلومات الضرورية من الجهات المختصة وأجهزة الدولة في خصوصها لتبيان ما إذا كان ثمة شبهات وقوع جريمة غسل أموال وإحالتها في هذه الحالة إلى النيابة العامة.

وفي هذا الصدد فإن مجلس الوزراء يؤكد حرصه على المال العام والتزامه الصادق بنهج الشفافية الكاملة في كافة أعمال الجهات الحكومية وتعاملاتها مؤكداً أن تركيز مختلف الجهات والأجهزة بمتابعة جهود مواجهة الأزمة الصحية التي تستوجب حشد كافة الطاقات والإمكانات والجهود لن يشغلها عن الاهتمام بمكافحة كافة الفساد وملاحقة مظاهر التعدي على المال العام، ولن تتردد في مساءلة كل من يثبت عليه المساس بالمال العام أو التفريط فيه)).

وعلى الرغم من مرور أكثر من سنة كاملة على هذا القرار الصادر من السلطة التنفيذية المهيمنة على السياسة العامة للدولة، وبأوامر مباشرة من رئيس مجلس الوزراء للجهات الخاضعة تحت سلطاته المباشرة، ووفق مسؤوليته الأصيلة دون غيره في الإشراف على تنسيق الأعمال بين الوزارات المختلفة، إلا أنه أخفق وفشل في الدفاع عن الأموال العامة والعمل على استردادها ومحاسبة مرتكبيها ومعاونيهم ناهيك عن مساءلة القيادات التي تتولى رئاسة الأجهزة والهيئات الحكومية لقصورهم وتهاونهم لمنع تلك التجاوزات الجسيمة التي كبدت أموال الدولة والشعب الكويتي مئات الملايين من الدنانير، الأمر الذي يوجب مسائلته سياسياً من السلطة التشريعية باعتبارها الرقيب الدستوري والشعبي الأول في دولة الكويت.

كما يتعزز الاستحقاق الرقابي والمساءلة البرلمانية لسمو رئيس مجلس الوزراء تعمده في التهاون عن الإجابة عن عدد كبير من الأسئلة البرلمانية في صلب اختصاصاته وفي صميم ما دعا إليه بيان مجلس الوزراء بتاريخ 20 مايو 2020 المشار إليه أعلاه، حيث تضمنت تلك الأسئلة البرلمانية الاستعلام وتبيان الحقيقة حول الإجراءات الفعلية التي اتخذها سمو الرئيس شخصياً بما كلف به مجلس الوزراء في متابعة القضايا المتعلقة بالاعتداء على الأموال العامة وملاحقة الفاسدين امتثالاً للنطق السامي لحضرة صاحب السمو أمير البلاد.

وبناءً على ما سبق، يتحمل سمو رئيس مجلس الوزراء القصور الجسيم في حماية الأموال العامة في الموارد التالية:

1. عدم اتخاذ الإجراءات الجادة المطلوبة بحق معاملات شبهات الفساد المباشرة أو غير المباشرة بشركات مقرها دولة الكويت أو جهات أو مسؤولين حكوميين مع الشركة الصينية والحكومة الماليزية السابقة في مشروعات أقيمت خارج الكويت، والتي كلف فيها بقرار مجلس الوزراء كل من ديوان المحاسبة والهيئة العامة لمكافحة الفساد ووحدة التحريات المالية وفقاً لبيانه الأسبوعي الصادر في 20 مايو 2020، والتقاعس عن ترجمة الإجراءات الواضحة في عدم حماية أي فاسد ترجمة للنطق السامي لصاحب السمو أمير البلاد.

2. عدم جدية دعوة سمو رئيس مجلس الوزراء في حث المواطنين على تفعيل الرقابة الشعبية في الإبلاغ عن وقائع الفساد، ومساعدة المبلغ أو تمكينه من الأدلة والمستندات المطلوبة لتقديمها مع البلاغات المقدمة إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»، وعدم توفير ضمانات حماية المبلغين في القانون رقم (2) لسنة 2016م في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، لتشجيع المواطن بصفته الشخصية عن الإبلاغ عن حالات الفساد في الدولة.

3. عدم بيان جرائم الاختلاسات والاستيلاء على الأموال العامة الموثقة رسمياً في المؤسسات الحكومية والشركات التي تمتلك فيها الحكومة ما نسبته 25% أو أكثر (الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة) والتي تزيد قيمتها المالية عن 100 ألف دينار كويتي، وذلك منذ بداية عام 2010 وحتى الآن، وعدم بيان الإجراءات التي قامت بها الحكومة تفصيلاً فيما يخص المشار إليها، بدءً بالتحقيقات القانونية وتقديم البلاغات وبذل الجهد المطلوب في جمع وتقديم الأدلة والوثائق وشهادة الشهود أو غير ذلك، والتأكد من استكمال ملفات القضايا وصحائف الدعوى وحافظات المستندات اللازمة بما يفيد سلامة وقوة الموقف الحكومي أمام القضاء، مع بيان الجهات الحكومية المسؤولة عن تحضير متطلبات الدعاوى وجاهزيتها، والإجراءات الواجب اتخاذها بحق المقصرين والمتهاونين في هذا الشأن.

4. عدم القيام بأية دراسات أو تقييم لحجم الأموال العامة التي تعرضت للاستيلاء أو السرقة أو الهدر، خلال الفترة الزمنية المشار إليها في البند السابق، وتأثيرها على الميزانية العامة للدولة وعلى الاقتصاد الوطني بشكل مباشر أو غير مباشر، وعلى سمعة دولة الكويت لدى المرجعيات الرقابية والمنظمات العالمية المتخصصة.

5. التقاعس عن القيام بالدراسات الخاصة بمعالجة ظاهرة الاعتداء على الأموال العامة وأسبابها وطرق القيام بها وأوجه القصور في التصدي لها

«الميزانيات» تطالب «التجارة» بتشديد الرقابة على المعارض العقارية

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعها أمس الاول ميزانية وزارة التجارة والصناعة للسنة المالية الجديدة 2021/2022 وحسابها الختامي عن السنة المالية المنتهية 2019/2020 وملاحظات جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة .

وأوضح رئيس اللجنة النائب د.بدر الملا في بيان صحفي أن الإيرادات المقدرة للوزارة للسنة الجديدة تبلغ 18 مليون دينار بزيادة 9% عما تم تحصيله فعليا في السنة المالية المنتهية الأخيرة ، فيما قدرت المصروفات بـ 549 مليون دينار بزيادة 196 مليون دينار عن المصروفات الفعلية في الحساب الختامي الأخير.

وبين أن أسباب الزيادة في تقديرات المصروفات ترجع إلى تضمن الميزانية بالاعتمادات المالية اللازمة لدعم المواد الإنشائية للمدن الإسكانية الجديدة (المطلاع – جنوب عبدالله المبارك) ، مشيرا إلى أن اللجنة شددت على أهمية الوصول إلى آلية رقابية مع ديوان المحاسبة تضمن وجود رقابة مسبقة عليها قبل توريدها خاصة وأن المصروفات الإدارية للدعم تقدر بـ32 مليون دينار.

وأضاف الملا أنه فيما يخص التغيرات التي طرأت على ميزانية الوزارة ، فقد تم فصل نشاط التأمين عن تبعية الوزارة ليكون له وحدة ذات ميزانية مستقلة بالإضافة إلى أن جهاز حماية المنافسة أفردت له ميزانية خاصة ضمن الميزانية العامة للدولة نظرا لصدور القوانين ذات الصلة بهما في الفصل التشريعي السابق، مع تضمن الميزانية كذلك مبلغ 93 ألف دينار للجنة الإفلاس لا يجوز استخدامها إلا في الغرض المخصص له تنفيذا للقانون رقم 71 لسنة 2020 بشأن الإفلاس.

وأشار إلى أن اللجنة وجهت بضرورة ضبط حضور وانصراف موظفي الوزارة سواء كانوا من العاملين في مكتب الوزير أو الوكيل أو في القطاعات المختلفة خاصة وأن كل من ديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية قد سجلوا ملاحظة على الوزارة بوجود توسع في الإعفاء من نظام البصمة وهو الأمر الذي عالجته الوزارة إلا أن هذه الملاحظة ستبقى تحت المتابعة.

وأفاد الملا أن الوزارة بينت أسباب إلغائها لمشروع ميكنة خدمات التراخيص التجارية من ميزانيتها في السنة الجديدة بعدما كان مدرجا في السنوات السابقة بأنها اتجهت إلى تكنولوجيا جديدة للقيام بهذا المشروع بتكلفة أقل.

وقال إن اللجنة دعت إلى ضرورة الانتهاء منه تسهيلا على المراجعين خاصة في ظل هذه الأوضاع التي تتطلب وجود إجراءات احترازية بتقليل التجمعات البشرية قدر المستطاع.

أما فيما يخص المعارض العقارية التي تشرف عليها الوزارة، فقد وجهت اللجنة بضرورة أن يكون للوزارة دور في سلامة الإشراف على التعاملات المالية التي تتم في هذه المعارض مستقبلا لحماية المستهلك مع وجود وسائل تسويقية بما يواكب التطورات وشمولها أقصى درجات التأكد من صحة البيانات المتعلقة بالعقارات عبر آلية مع مكاتب المحاماة الرسمية المعتمدة سواء الداخلية أو الخارجية

بن خجمة: أنا من دعوت لمناقشة «قانون المسيء».. وهذا ردي على المشككين

قال النائب مبارك الخجمه: إنني آليت على نفسي ان تكون علاقتي مع الزملاء النواب محل تقدير واحترام مهما تباينت الآراء، موضحا أنني أنا من دعوت الى اجتماع مناقشة قانون المسيء وشكرني على ذلك النائب مرزوق الخليفة وتم التصويت عليه بالإجماع وهذا رد على المشككين».

وأضاف في مؤتمر صحافي: إن قانون المسيء سن في مجلس 2013 وفي مجلس 2016 لم يتطرق أحد لإلغائه، مستغربا أن يطلب منا تجهيزه في لجنة الداخلية والدفاع خلال اسبوع ومن الظلم أن يطلب ذلك وكان الحري مهاجمة من وضع القانون، والغريب أن المطالبين بهذا القانون بإمكانهم عرضه في قاعة عبدالله السالم وهم ليسوا بحاجة إلى رئيس لجنة الداخلية والدفاع، مستغربا الزيف والبهتان والتجني الذي تعرضنا له.

وقال بن خجمه: أما بالنسبة للنائب الدكتور حسن جوهر والذي يصفنا بالمتواطئين فهو من ينحاز لمقترح لتعديل الدوائر ضد بقية المقترحات.